

إجماع على أن سياسة الحكومة سبب رئيسي في خلق الطائفية ... و لمؤسسات المجتمع المدني دور مهم في زرع الوحدة

## الطائفية في البحرين من أيقظها؟

كتبت - رباب أحمد

تُعرف الطائفية على أنها: التعصب الأعمى تعصبا يسقط به الإنسان كل حق للطائفة الأخرى لصالح طائفته وإن كانت على باطل محض. وحين سئل الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي عليهما السلام عن العصبية فقال: (العصبية التي يَأْتُم عليها صاحبها أن يرى الرجل شرار قومه خيرا من خيار قوم آخرين، وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، ولكن من العصبية أن يعين قومه على الظلم). ولن نقالي حين نقول أن أزمة الطائفية البغيضة تنخر في عظام المجتمع البحريني، فالتعصب للانتماءات الطائفية الضيقة أيقظت هذه النار الخادمة. فما هي أسباب الفتوة، الطائفية والعنصرية في البحرين؟ ومن هي الجهات التي تساهم في تعميق الهوة بين أطراف المجتمع البحريني؟ وما هي الحلول التي يجب على سلطات الوطن جمعها - بما فيها السلطة السياسية، الدينية، مؤسسات المجتمع المدني - تبنيها للقضاء على هذه الأزمة؟ حول هذا الشأن كان لنا اللقاءات التالية:

تعد مساعي الاستعمار البريطاني الحثيئة لزراعة الوحدة الوطنية لتحقيق مآربها، من حقبة الاستعمار العسكري للبحرين إلى اليوم سببا ترسيخ مفهوم الطائفية لدى المجتمع البحريني. وتضيف ولتميز الحكومة في التوظيف دور أيضا في هذا. وتوضح زينب لا يقتصر الدور على الحكومة في الطائفية (رغم كونه الدور الأكبر)، بل يتعدى لمؤسسات المجتمع المدني، والتي لها القدرة على زرع الوحدة بين أبناء المجتمع البحريني، عبر البرامج والمواقف الداعمة للوحدة، الساعية لدحر كل المساعي الرامية للثقل منها. وبث لغة الحوار

المثيرة للعداوة بين أفراد المجتمع البحريني المسالم.



وسائل الإعلام

والتوزيع الغير عادل

للثروة... والتجنيس

السياسي الذي يهدف لتغيير التركيبة

الديموغرافية تخلق الطائفية

(سكينة خليل) إعلامية

ويقول علي علي قمبر -موظف- أن الطائفية في البحرين سببها الرئيسي هو التمييز القائم في الدولة من قبل الحكومة في تحيزها لطائفة تعتبرها موالية لها، مما عكس ذلك على عقلية المواطن البحريني وجعله يربي أبناءه بطريقة غرست في عقله الطائفية، وجعلت من سلوكه ومواقفه قائمة على ذلك، لذا فكل طرف هنا مسئول بدرجات متفاوتة في حل هذه الأزمة، بدء بالسلطات السياسية التي يتوجب عليها تطبيق دستور البلاد الداعي للمساواة في الحقوق والواجبات، وأيضا علماء الدين يتوجب عليهم الابتعاد على الخطابات المكرسة للطائفية والتعصب، وأخذ منحى الخطاب الذي يدعم الوحدة، وانتهاءً بالأسرة التي تعمق لدى أبنائها السماح وروح الوحدة. ولا تختلف سهام عيسى محمد -طالب جامعي تخصص إعلام- في تحميلها للحكومة مسؤولية الطائفية فهي ترى من الانحياز إلى طائفة دون أخرى إثارة للطائفة الأخرى المظلومة حسب تعبيرها، ومن جهة أخرى فان لتعصب البعض من كلا المذهبين دور في ذلك، فالعصبية العمياء التي تخدش «الأخر»، وتفرغ على الآخرين دوماً التسليم بأفضلية عقيدتها، تعزز في المجتمع البحريني ظاهرة الطائفية. وتقول سهام يتوجب على جميع السلطات في البلاد أن تسعى نحو غرس الوعي بأهمية الوحدة الإسلامية، وعقد المؤتمرات للمصالحة الوطنية بين كل أطراف المجتمع البحريني، ومن الناحية التشريعية من خلال إصدار قانون يمنع التفرقة العنصرية والطائفية في التوظيف بين المواطنين البحرنيين، فحق التوظيف يجب أن لا يحدده الانتماء المذهبي بل هي كفاءة المتقدم للتوظيفة ما يجب أن تكون فيصلاً في هذا.

منذ فترة الاستعمار

أما زينب أحمد -طالب جامعي تخصص إعلام- فهي



يقول سيد حميد سيد باقر سيد صالح -مدرس تربية إسلامية- أن إقصاء الحكومة للطائفة التي تمثل 70% من الشعب البحريني - وذلك بحسب إحصائيات عالمية - أي ما يمثل أكثر من ثلثي الشعب وتقوية طائفة واحدة على حساب الطائفة الأخرى، هو السبب الوحيد للطائفية والفتوة التي تشهدها البحرين. ويضيف سيد حميد مؤكداً وما التجنيس الجاري في البحرين إلا أحد الدلائل على ذلك، فالأخير يهدف لتغيير التركيبة السكانية في البلاد، وترجيح كفة طائفة دون غيرها. ويرى سيد صالح أن الجهات التي تقف وراء تعميق هذه الهوة بين الشعب متمثلة في جهات ثلاث أولها الحكومة من خلال التمييز الذي تقوم به في الخدمات المقدمة للمواطن البحريني، والتمييز في الوظائف، وما تقرير البندر إلا دليل كاف على تورط الحكومة في تعميق الهوة بين أطراف المجتمع البحريني. والجهة الثانية هم الأجانب الذين يسوء مصالحهم تقارب الشيعة مع السنة، وجهة أخيرة: وهي بعض الفئات المغالية فكريا ومذهبيا، الساعية لتعميق الشروخ. ويشير سيد حميد لدور جميع سلطات المجتمع في القضاء على الطائفية كلا بحسب صلاحياته ودوره في المجتمع البحريني فالسلطة الدينية والفكرية والثقافية مثلا يجب عليها أن تسعى لتوعية المجتمع بأهمية اعتماد الوحدة كخيار استراتيجي لا تنازل عنه، أما من

الشائعات تثير الفتن

وتشاطرته فاطمة إبراهيم درويش -طالب جامعي تخصص خدمة اجتماعية- في ذلك حيث ترى بأن القضاء على هذه الأزمة لن يتم إلا من خلال تعاون كل الأطراف المعنية في البلاد على اختلافها، لتشكيل قوة ضغط والوحدة بين القوة الدينية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني تحت قيادة واحدة لتكون جهودهم متكاملة ويصبح لها تأثير فعال. وعن أسباب الطائفية في المجتمع البحريني تقول فاطمة: «هي بسبب السياسة التي تعتمدها الدولة من خلال تفرقة طائفة لها وتهميش الطائفة الأخرى، وإلى جانب التجنيس السياسي لقلب التوزيع السكاني للبحرين». وتشير درويش إلى مسؤولية الحكومة البحرينية في إشعال الطائفية فهي تحاول إثارة الفتن بين أفراد المجتمع من خلال الشائعات التي تبثها، وعبر سياساتها الظالمة

الطائفية سببها الرئيسي هو

التمييز القائم في الدولة من قبل

الحكومة في تحيزها لطائفة تعتبرها

موالية لها

(علي علي قمبر) موظف